الاقتصاد المؤسسي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بسلطنة عمان

إعداد الباحث:

محمد بن سعيد بن خاطر المنذري

إشـــــراف

د / عمرو الضبع
أستاذ الاقتصاد المساعد
عميد كلية الدراسات العليا
الأكاديمية العربية للعلوم الادارية والمالية والمصرفية

أ.د. هالة بسيوني
أستاذ الاقتصاد
جامعة الزقازيق

مستخلص البحث:

يتمثل الهدف الأساسى لهذه الدراسة في توضيح دور الاقتصاد المؤسسي في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسات التنموية بسلطنة عمان، وذلك من خلال التعرف علي أبعاد العلاقة بين جودة الاقتصاد المؤسسي والتنمية المستدامة، وكذلك تحديد أثر الاقتصاد المؤسسي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلي التعرف على آليات التحول إلي ممارسة الاقتصاد المؤسسي في المؤسسات التنموية.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لمناسبته لطبيعة الدراسة، حيث تمثل مجتمع الدراسة من جميع العاملين في كافة الوظائف المختلفة بالمؤسسات التنموية العمانية ، اعتمد البحث على أداة الدراسة والتي تمثلت في القوائم الالكترونية ومن خلالها تم جمع البيانات المطلوبة ومعالجتها وتوصل البحث إلي وجود علاقة طردية قوية بين الاقتصاد المؤسسي وتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات التنموية بسلطنة عمان.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المؤسسي، التنمية المستدامة.

Abstract:

The main objective of this study is to clarify the role of the institutional economy in achieving sustainable development in

the development institutions in the Sultanate of Oman, by identifying the dimensions of the relationship between the quality of the institutional economy and sustainable development, as well as determining the impact of the institutional economy and its role in achieving sustainable development, in addition to identifying the mechanisms of transformation To the practice of institutional economics in development institutions.

The research found that there is a strong positive relationship between the institutional economy and the achievement of sustainable development in the development institutions in Oman.

Keywords: institutional economics, sustainable development.

أولاً: مقدمة البحث:

تبرز أهمية الاقتصاد المؤسسي في الدور الذي تلعبه المؤسسات في التأثير الذي يكسب زخماً نحو الأداء الاقتصادي المثالي ومن ثم دراسة الموضوعات الاقتصادية وربطها بالجانب المؤسسي في التحليل وصولاً الى فهم أفضل بما يضمن الكفاءة في تحقيق التنمية المستدامة، ومن ادواره المجتمعية الرئيسية انه يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج ويرفع من كفاءة الأسواق وحماية المنافسة وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو المستدام، كما ان هناك علاقة وطيدة بين الاقتصاد المؤسسي والتنمية وذلك من خلال رفع مستوى المعرفة المجتمعية والبنى اللازمة لها لرفع مستواها على نحو من التكامل المعرفي لتطوير قدرات النمو في جوانب عديدة تأتي من أهمها الجوانب التشغيلية والتكنولوجية.

يأتي الاقتصاد المؤسسي كمحاولة لدمج نظرية المؤسسات وسلوكها في علم الاقتصاد أي انه يعمل بطريقة جديدة تشمل أفكار النظرية الكلاسيكية الجديدة مع

التوسع والتطوير في مكوناتها المتعلقة بمجموعة القضايا في الاقتصادين الجزئي والكلي وبالتالي تفتح المجال الى إمكانية التنبؤ بالخيارات التي سيتخذها صانع القرار ضمن منظومة مؤسساتية على نطاق واسع مع البيئات المختلفة أي أنه امتداداً واستكمالاً لهذه النظرية ومن خلال هذه المنطلقات يهدف الاقتصاد المؤسسي وضع أسس اقتصادية أوسع على الإنتاجية بما يساعد علي إعادة الهيكلة الأساسية للنشاط الاقتصادي كالتكاليف وتقسيم العمل ودمج الكيانات على نطاق المجتمع بأكمله ومن ثم التفاعل المستمر للمؤسسات والمنظمات في الجانب الاقتصادي الذي يعتمد على المنافسة كمفتاح التغيير المؤسسي وأيضا في جانب الأنظمة التي تشكل الأداء الاقتصادي حتى تتحقق معالجة قضايا التنمية المستدامة على المدى القصير والطويل دون تداخلات لأي أنظمة أو إتجاهات لا تنطوي على القانون والحريات المختلفة (زكريا، ٢٠٢٠).

وعلي الجانب الأخر يطلق مفهوم التنمية المستدامة على دمج الاعتبارات البيئية بالتخطيط التنموي، وهذه التنمية لها ثلاثة أبعاد تتمثل في النموّ الاقتصادي، التطوّر الاجتماعي، الحماية البيئية، برز هذا المفهوم في الثمانينات من القرن الماضي، اصطلح على استخدام عبارة "التنمية القابلة للاستمرار"، ثم "التنمية المستدامة"، قبل الاستقرار على عبارة "التنمية المستدامة"، ويعتبر هذا المفهوم قائم على مقولات أخذت طريقها إلى التداول منذ ما يزيد على ثلاثة عقود. ففيمطلع السبعينات من القرن العشرين، نشر نادي روما تقريره الشهير تحت عنوان "حدود النموّ"، محذّراً من الأخطار التي تواجه قدرة هذا الكوكب على تلبية احتياجات سكانه ومساندة نشاطاتهم الصناعية والزراعية، ومنبّهاً إلى أن ما شُبِّهَ لسكان الأرض ـ حين كان عددهم قليلاً نسبياً ـ على أنه موارد لا حصر لها هو في الواقع محدود. عقدت الأمم المتحدة عام ١٩٧٢ مؤتمراً في استوكهولم حول البيئة البشرية، أجمعت خلاله حكومات العالم على الحاجة الملحّة إلى مجابهة مشكلة التدهور البيئي، وأوضح ذلك المؤتمر طبيعة العلاقة بين التنمية والبيئة، واقترح مقاربة من شأنها لفت الأنظار إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء الكثير من المشاكل البيئية، بغية معالجة النتائج عبر

التصدّي لأسبابها، حدد مؤتمر استوكهولم البيئة على أنها المخزون الحيوي للموارد الطبيعية والاجتماعية المتوافرفي وقت معيَّن لسدّ الحاجات البشرية، وحدد التنمية على أنها العملية التي تُستعمل فيها هذه الموارد للحفاظ على رفاه الانسان وتعزيزه. هكذا بدا جلياً التكامل بين أهداف البيئة وأهداف التنمية. (عباس، ٢٠١٠).

كما تطور مفهوم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، ويمكن تمييز أربع مراحل رئيسة لتطور مفهوم ومحتوى التنمية في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر، حيث تميزت المرحلة الأولى والتي أشارت إلي مفهوم التنمية كرديف لمفهوم النمو الاقتصادي التي امتدت تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على استراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب الذي يمكن ان يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات: استراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات، ويعتبر نموذج (وولت رستو W.Rostow) المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم وعملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة (عبدالله، ٢٠١٠).

ثانياً: مشكلة البحث:

لقد أصبحت الأحداث المتلاحقة والتطورات السريعة والمستمرة في زمن العولمة والمعلوماتية ونظم الاتصالات والفضاءات الاقتصادية تشكل قوة دفع هائلة في إتجاه تكوين المنظمات، وما يرتب علي ذلك من إستحداث وتطوير في النظم والأساليب المستخدمة لخلق بيئة عمل تستوعب وتستجيب للمتطلبات والظروف البيئية المحيطة "السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والتكنولوجية" وتتفاعل معها بكيفية تساعد على تحقيق الكفاءة والفاعلية في الاقتصاد المؤسسي.

كما باتت ظروف ومتطلبات العصر تحدياً جديداً، وألزمت المنظمات بقبول التحدي والمواجهة بأفكار تنظيمية متطورة، وأساليب علمية مبتكرة، سواء كان ذلك على مستوى هياكلها التنظيمية أو مستوى الأداء بها أو قدرتهم على استيعاب التكنولوجيا الحديثة أو توجيه وتطوير الأنماط والمعتقدات السلوكية داخل المؤسسات. وأيضاً التكنولوجية المستخدمة، التي باتت محوراً رئيسياً ترتكز عليه أنشطة منظمات العصر الحديث، التي تسعى جاهدة للوصول إلى أكثر الوسائل التي ارتقاء بمستوى الأداء. **ومن هنا ظهرت مشكلة البحث والتي يمكن بلورتها في التساؤل التالى:**

"ما هو دور الاقتصاد المؤسسي في تحقيق التنمية المستدامة بسلطنة عمان؟

و ينبثق من مشكلة الدراسة العديد من التساؤلات التالية:

- ما هو دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هو دور الاقتصاد المؤسسي في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هي آثار التنمية المالية وجودة المؤسسات الاقتصادية علي تحقيق التنمية المستدامة ؟
- ما هي أبعاد العلاقة بين جودة الاقتصاد المؤسسي والتنمية المستدامة؟

ثالثاً: أهداف البحث:

الهدف الأساسى لهذه الدراسة يتمثل فى توضيح دور الاقتصاد المؤسسي في تحقيق التنمية المستدامة بسلطنة عمان، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف علي أبعاد العلاقة بين جودة الاقتصاد المؤسسي والتنمية المستدامة.
٢- تحديد أثر الاقتصاد المؤسسي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.
٣- التعرف على اليات التحول إلي ممارسة الاقتصاد المؤسسي في المؤسسات.
٤- تحديد متطلبات ومعوقات التحول إلي الاقتصاد المؤسسي الحديث في المؤسسات.
٥- إقتراح مجموعة من التوصيات فى ضوء النتائج التى سيتم التوصل اليها من خلال البحث.

رابعاً: أهمية البحث:

ترجع أهمية الدراسة الحالية بما تقدمه من إضافات من الناحية العلمية والعملية كالآتي:

الأهمية العلمية:

- تنبع الأهمية العلمية للدراسة من كونها تقدم محاولة لمعالجة الفجوة البحثية، وذلك من خلال الوقوف على دور الاقتصاد المؤسسي في تحقيق التنمية المستدامة.
- تتمثل أهمية الدراسة فى أن هذا الموضوع يعد موضوعاً حيوياً لتقديم إطار نظري لدعم أهمية الاقتصاد المؤسسي، وما يمكن أن يضيفه للأدب النظري والدراسات السابقة حول دورة في تحقيق التنمية المستدامة.

الأهمية العملية:

- تتضح الأهمية في توضيح مفهوم الاقتصاد المؤسسي، والخصائص الأساسية له، وكل ما يطرحة من أدوات تساعد في علاج جميع المشكلات الاقتصادية ودورة في تحقيق التنمية المستدامة.

خامساً: منهجية البحث وأدواته:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث يعتمد على مجموعة من الإجراءات البحثية التي تقيس الاقتصاد المؤسسي (كمتغير مستقل) ودوره في تحقيق التنمية المستدامة (كمتغير تابع) وذلك لمناسبته لأهداف الدراسة، وهو "أسلوب يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً"[١].

(١) العساف، صالح محمد (٢٠٠٣)، "**المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**"، الطبعة الثالثة، مكتبة العبيكان، الرياض (السعودية).

وتم معالجة البيانات الأولية التي تم جمعها باستخدام قائمة الاستقصاء ببعض الأساليب الإحصائية، وذلك بغرض تلخيص ووصف علاقة الارتباط والتأثير المختلفة بين متغيرات الدراسة، وسيتم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز لتحليل البيانات المعروف بـ SPSS.

تعتمد الدراسة في جمع البيانات على قائمة الاستقصاء التي ستصمم خصيصاً لاختبار الدراسة، والتي سيتم إعدادها بناء على مراجعة الدراسات السابقة والأبحاث والتقارير والمجلات العلمية المتخصصة في الموضوع ، حيث تم تجميع البيانات عن طريق القوئم الالكترونية من خلال عينة عشوائية والتي تم إختيارها من مجتمع الدراسة.

سادساً: أسلوب البحث:

سيتم الاعتماد في تحقيق الهدف من دراسة الاقتصاد المؤسسي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، على أسلوبين من الدراسة كما يلى:

١/٨ - الدراسة النظرية:

تم الاعتماد في التعرف على الخلفية النظرية للدراسة، على المراجع المتنوعة من الكتب والمقالات والدراسات السابقة العربية والأجنبية الأكاديمية والأبحاث المنشورة، والتي تناولت موضوع الاقتصاد المؤسسي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

٢/٨ - الدراسة الميدانية:

وهي البيانات التي تم جمعها ميدانياً من خلال قائمة الاستقصاء الالكتروني في الدراسة الميدانية، حيث استهدفت هذه الدراسة استكمال البيانات النظرية للدراسة للإلمام بكافة أبعاد الموضوع، وذلك من خلال عمل استقصاء مع عينة الدراسة، بشأن الحصول على هذه البيانات. وذلك للوقوف بشكل مبدئي على ماهية العلاقة بين الاقتصاد المؤسسي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك حتى يمكن للباحث تكوين صورة واضحة حول مشكلة الدراسة، تساعده في إعداد أدوات الدراسة، وتقييمها بوجه عام.

سابعاً: حدود البحث:

لتحقيق الهدف من البحث تم تحديدها في النواحي التالية:

- **الحدود التنظيمية:** ينحصر تطبيق هذه الدراسة على المؤسسات التنموية بسلطنة عمان.
- **الحدود البشرية:** ينحصر تطبيق هذه الدراسة على العاملين بالمؤسسات التنموية.
- **الحدود الزمنية:** وهي فترة إجراء الدراسة الميدانية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣م.

ثامناً: الدراسات السابقة:

هناك العديد من البحوث والدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بمجال البحث ، من أهمها:

١- دراسة (زكريا، ٢٠٢٠) تطرق هذا البحث إلي دراسة الاقتصاد المؤسسي الجديد وكيف يختلف عن النظرية النيوكلاسيكيه في الاقتصاد والدور الذي يلعبه في دعم عملية التنمية الاقتصادية، حيث يؤكد على أن الإتجاه نحو المؤسسات يكون أمر حتمي للتنمية الاقتصادية المستدامة. ويقدم هذا البحث إطاراُ شاملاً للدور الذي يلعبه الاقتصاد المؤسسه في عملية التنمية والادوات المستخدمة لشرح تطور المؤسسات واثارها، ومجموعة من دراسات الحالة التي تطبق التحليل المؤسسي على الأمثلة التاريخية.

وقدم هذا البحث إطاراً شاملاً للدور الفعال الذي يلعبه الاقتصاد المؤسسي في **عملية التنمية، والأدوات المستخدمة لشرح تطور المؤسسات وآثارها، ومجموعة من** دراسات الحالة التي تطبق التحليل المؤسسي على الأمثلة التاريخية. ولأن الاقتصاد المؤسسي الجديد يمكن استخدامه في دراسة الأسباب التي تؤثر في الأداء الاقتصادي الكلي والسياسي، فإنه يمكن استخدامه أيضاً في دراسة الأسباب التي تؤثر في أداء منظمات أصغر. حيث أن كل تفاعل بشري يتأثر بالهيكل المؤسسي الذي يحدث فيه. ويؤكد هذا البحث أن المؤسسات، وفقاً لرؤية الاقتصاد المؤسسي الجديد،

هي السبب الرئيسي للتنمية وليس المحددات المحتملة الأخرى مثل الجغرافيا أو الثقافة أو التكنولوجيا.

٢- دراسة (حمد، ٢٠١٨) تهدف هذه الدراسة إلى تصليط الضوء على إشكالية رئيسية تواجه البلدان العربية، وتكمن في ضعف المؤسسات في مختلف تلك البلدان مما أنتج عن ذلك مجموعة من المخاطر التي هددت إستقرارها وتنميتها، والتي أثرت بدورها بالسلب على تطلعات الشعوب العربية وطموحاتها، وفيما يختص بالمنهجية البحثية فقد تضمنت الدراسة منهج التحليل الكيفي لمجموعة من المؤشرات الدولية بشأن قياس الأوضاع المؤسسية في مختلف الدول العربية، وذلك للوقوف على مستوى كفاءتها وفعاليتها وأثارها على الاوضاع التنموية بشكل عام، بالإضافة إلى بعض الكتابات الرائدة التي تناول التحليلات العامة حول أوضاع المؤسسات العربية.

وقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج كان من أهمها أن الدول العربية عموماً تواجه تحديات في جوانب مؤسسية عديدة خاصة تلك المتعلقة بمؤسسات المساءلة والحريات بأنواعها وحتى ممارسة الأعمال في بعض الدول مما يوحي ببعد هذه الدول عن أحداث التغيير المؤسسي والجزئي، بالرغم من ضغوط الشركاء الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية. وبناءً علي نتائج الدراسة تم طرح مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تسهم في تحديد مسارات التصحيح المؤسسية للأجهزة التنفيذية في البلدان العربية.

٣- دراسة (طويل، ٢٠١٣) تسعى هذه الدراسة؛ لفهم وتحليل نسق التربية البيئية، إستناداً إلى الوظائف التي تؤديها أجزاؤها المترابطة؛ مع بعضها لتحقيق التنمية المستدامة، معتمدة على ما تطرحه النظرية الوظيفية الجديدة، والاستفادة منها في الدراسة الميدانية، من خلال مقاربة مسلماتها بمؤشرات الدراسة، واختبارها ضمن فرضيات مؤكدة على مناهج بحثية، تعتمد على المنهج الوصفي.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة الميدانية، أن نسق التربية البيئية وما يحمله من اجزاء مختلفة، لا تعمل على تدعيم وتقوية علاقات الترابط والتماسك، والاعتماد المتبادل بين هذه الاجزاء المختلفة، بصورة متكاملة ومتوازنة من أجل التنمية المستدامة، وذلك نتيجة:

- نقص في الاستدماج الجيد لمفاهيم التربية البيئية والتنمية المستدامة، ضمن منطلقات الحاجة الأساسية للتلاميذ المعرفية، والوجدانية، والمهارية لبناء شخصية التلميذ لتحقيق التنمية المستدامة.
- الخلل الوظيفي الذي تؤديه التوجيهات القيمية للمعلومات المطابقة والمنظمة لتفاعلات الاعضاء، وعدم قدرة تأثيرها على سلوكهم داخل العملية التفاعلية، والتي تظهر في مفاهيم ثانوية لتحقيق التنمية المستدامة احتلت مراتب متقدمة، ومفاهيم أساسية احتلت مراتب متوسطة ومتدنية، ظهرت جميعها بنسب متناقضة ومتفاوتة ومنعدمة في بعض الأحيان.

٤- دراسة (بوزغاية، 2008) هدفت الدراسة إلى توضيح مشكلة تلوث البيئة، الناجم عن ضغط الإنسان المبالغ فيه على الموارد البيئية، وإلقاء الضوء على السياسة التنموية التي طبقت بمدينة بسكرة وتأثيرها على البيئة، والعمل على لفت انتباه السلطات الرسمية وغيرها للمشكلات البيئية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة المفقودة، وحصرالتدابير التي تهدف إلى الحد أو التقليل من تلوث البيئة إلى أقصى حد ممكن، من خلال الإجابة على سؤال الإشكالية: ما مدى تأثير السياسات التنموية المنتهجة على واقع البيئة بمدينة بسكرة. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتشخيص موضوع الدراسة، إلى جانب الأدوات المنهجية كالملاحظة والمقابلة والاستمارة.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: يرجع التلوث البيئي، وعدم التوازن بين التنمية الحضرية وحماية البيئة، لعجز الإجراءات الحضرية في تنمية المنطقة وفق خصوصيتها الجغرافية والتاريخية واحتياجات المواطن، مما أدى إلى

ظهور مشاكل بيئية تهدد سعادة الإنسان. كما إن سياسة حماية البيئة من التلوث لحد الآن لم تتمكن من الوقوف بهياكل المدينة ومحيطها، رغم ما خصص لها من إجراءات وميزانيات وأدوات عمرانية وموارد بشرية. هناك ملامح لإستراتيجية مستقبلية؛ تظهر في كثير من قرارات السلطة وتشريعاتها، خاصة في السلامة البيئية كالحزام الأخضر الذي سيحاط بالمدينة.

تاسعاً: الإطار النظري للبحث:

ستتناول الدراسة الاقتصاد المؤسسي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة فيما يلي:

١- الاقتصاد المؤسسي:

يركز الاقتصاد المؤسسي على فهم دور التطور العملي ودور المؤسسات في تشكيل السلوك الاقتصادي، كما يؤكد على الدراسة الأوسع للمؤسسات ووجهات نظر الأسواق نتيجة التفاعل المعقد بين هذه المؤسسات المختلفة سواء كانت (الأفراد، الشركات، الدول، والأعراف الاجتماعية) والتي لا تزال هذه التقاليد اليوم تعمل كنهج إبداعي قيادي يؤدي إلى اقتصاد أفضل (زكريا، ٢٠٢٠).

- **ويمكن القول بأن المدرسة المؤسسية قد مرت بمرحلتين هما:**

المرحلة الأولى: كانت المدرسة المؤسسية تمثل نقداً ومعارضة للفكر الاقتصادي السائد، فمحور الاهتمام ليس السوق والأسعار وإنما هو المؤسسات وأشكال تطورها.

المرحلة الثانية: تميزت بأن بدأت المدرسة المؤسسية باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي لدراسة مختلف المؤسسات الاجتماعية. فالمدرسة المؤسسية الحديثة لا تستبعد الأدوات الأساسية للتحليل الاقتصادي وفي مقدمتها المقارنة بين العائد والتكلفة، واختيار السلوك الرشيد وتعظيم العائد أو تخفيض التكلفة والأعباء. والجديد أنها لا تُقصر في استخدام هذه الأدوات الاقتصادية على السوق والأسعار، بل إنها تعممها لتفسير العديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى مثل مدى حقوق الملكية، وتفسير نشاط

السلطة. فهذه الظواهر الاجتماعية والقانونية تجد تفسيراً لها في التحليل الاقتصادي الذي يعتمد على فكرة العائد والتكلفة.

٢- المفهوم العلمي للتنمية المستدامة:

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، ولكن اللافت للنظر أنه ليس بالضرورة أن تستخدم هذه التعريفات بشكل صحيح في جميع الأحوال، وعموماً ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧م، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها:

- "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم".
- وعرّف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً".
- وعرفها وليم رولكز هاوس W.Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة".

٣- المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة:

يمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية. لإرسائها وتأمين فعاليتها كما يلي:

<u>التوازن بين التنمية والبيئة:</u> حيث ترتكز التنمية المستدامة على تفهم العلاقة المتكاملة والمستمرة بين التنمية والبيئة، لإشباع احتياجات السكان من ناحية، ومراعاة الاعتبارات البيئية من ناحية أخرى، فموارد الأراضي كافية لمواجهة حاجات كل الكائنات الحية، إذا ما أديرت بكفاءة وحكمة ووزعت بين الأجيال الحاضر والمستقبل، بطريقة عادلة وهو ما يعرف بالاستدامة.

التخطيط: ترتكز التنمية المستدامة على التخطيط السليم، المبني على البيانات التي توازن بين الاحتياجات الحقيقية للسكان، وبين الإمكانيات المجتمعية المتاحة، والاستفادة الواعية من هذه الإمكانيات البشرية والمادية التي يمكن إنتاجها في ضوء أولويات يتفق عليها، وتراعي التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء، الذي يتحقق بعملية تقويم المشروعات وبرامج التنمية المستدامة، بهدف التعرف على نواحي الضعف والعمل على تلافيها، ونواحي القوة والعمل على تنميتها، على أن تنجز هذه العملية في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة، مستخدمين في ذلك أسلوب النظم الفرعية وتكاملها بهدف المحافظة على حياة المجتمع، من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بشكل يضفي في النهاية إلى ضمان توازن النظام الكوني لكن دون أن تؤثر فيها بشكل سلبي، لأن المشكلات البيئية مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية، وبالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤولة المباشرة عن تدهور التربية، واجتثاث الغابات التي تؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية والمطر الحمضي، إلى تدمير الغابات والمسطحات المائية وبالذات المغلقة (الخواجه، ٢٠٠٦).

المشاركة الشعبية: تعتمد التنمية المستدامة على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، لأنها تسعى لتنمية الناس من خلال الاستثمار في قدرات البشر، وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس والتي يكفل توزع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحقق توزيع واسع النطاق وعادل، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء لكل امرئ فرصة للمشاركة فيها، بكفالة الحصول على عمالة منتجة ومأجورة. ولقد تم التركيز في الآونة الأخيرة على أهمية المشاركة في تخطيط المشروعات التنموية لسببين أساسين هما (جعنيني، ٢٠٠٩):

- تقوية المجتمع المدني والاقتصاد الوطني، من خلال تمكين المجتمعات والمنظمات من القدرة على التفاوض مع المؤسسات البيروقراطية، والتأثير عليها في وضع السياسات العامة، ومراجعة كل القرارات التي تتخذها الحكومة نحوهم.
- تقوية فعالة واستمرارية البرامج التنموية من خلال تمكين الناس في وضع القرارات والآليات، أو التأثير عليها في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم، والاستفادة من الموارد المحلية، مما يعني أن التنمية المستدامة تبدأ من الأسفل، وذلك من أجل زيادة حسن الانتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنه من مشاركة فاعلة في عملية التنمية، ولن يكون ذلك إلا بالتعلم والتربية والتوعية والتدريب... لإعداد المواطنين للمشاركة الجادة في تنمية مجتمعهم.

حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى المبادئ الثقافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبية، وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة، كما تعمل على تغيير المعرفة والمهارات وتوزيع السلطة على كل الأفراد والمجموعات، وبذلك تتحقق العدالة الاجتماعية (صندوق الأمم المتحدة، ٢٠٠٢).

التضامن: بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى، وبين أجيال الحاضر والمستقبل للتنمية المستدامة، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وعدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

العدالة الاجتماعية: ترتكز التنمية على مبدأ المساواة الاجتماعية بين الأجيال والتي تتضمن:
بدورها ثلاث مبادئ رئيسية هي (الطائي ومحسن، ٢٠١٠):

- على كل جيل صون التنوع الطبيعي والحضاري لقاعدة المصادر، حتى لا يحد من فرص الأجيال القادمة.
- من حق كل جيل أن يرث أرضا مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه، على أن يحافظوا على نوعية الأرض، بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها.
- على كل جيل أن يقدم المساواة لأفراده ويحترم حقوقهم في العيش، كما كان الحال في الأجيال الماضية.

وذلك من أجل التمتع بموارد الأرض في ظل عدالة توزيع التكاليف والعوائد بين طبقات المجتمع، بما لا يخل بحياة الفقراء وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، أو ينقص من حقوق الأغنياء، وإنما يكون التوزيع في إطار من التكامل والحرص على بذل المزيد من الجهد مع مكافأة المجدين ومعاقبة المقصرين، وعدم استغلال الآخرين كالأفراد أو الجماعات من قبل طبقات معينة في المجتمع، وتأمين الفرص المساوية وإلغاء الاستثناءات بالعدالة في توزيع الموارد، والثروات والخدمات التعليمية والصحية بين مختلف أطراف المجتمع، لأن أفراد الجنس البشري يملكون البيئة الطبيعية والثقافية للأرض بالاشتراك مع غيرهم من أعضاء الجيل الحالي والأجيال الأخرى السابقة والمقبلة، فكل جيل يعتبر أمينا على كوكب الأرض للأجيال المقبلة، ومستفيدا من وكالة الأجيال السابقة له، وبهذا فإن اعتبار مبادئ العدالة بين الأجيال مجموعة من الحقوق والواجبات بين الأجيال التي يجب أن تضاف إلى حقوق الإنسان في الدولة القائمة حالياً.

تاسعاً: الإطار التطبيقي للبحث.

إعتمد البحث علي المنهج الوصفي التحليلي وذلك لطبيعة الموضوع الذي يتعلق بالاقتصاد المؤسسي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بسلطنة عمان، والذي يتطلب تطبيق عملي ومتابعة للنتائج وتقيمها واقعياً. وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في كافة الوظائف المختلفة بالمؤسسات التنموية العمانية، والتي تسعي إلي تطوير

أدائها بما يتلائم مع طبيعة وأهمية الخدمات التي تقدمها للعملاء ، وفيما يلي عرضا لأهم الإحصاءات التي تعرض لها الباحث:

جدول رقم (١)

معامل الارتباط ومعامل التحديد

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.709[a]	.503	.500	.70653

a. Predictors: (Constant), مستقل

b. Dependent Variable: تابع

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة طردية قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع وهو ما تعكسه الاشارة الموجبة لمعامل الارتباط ، كما يتضح أن النسبة التفسيرية متمثلة في معامل التحديد = ٥٠% تقريبا وهي نسبة تفسيرية جيدة.

جدول رقم (٢)

اختبار مدى ملائمة النموذج المقترح للبحث

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	115.937	1	115.937	232.251	.000[b]
	Residual	196.181	393	.499		
	Total	312.118	394			

a. Dependent Variable: تابع

b. Predictors: (Constant), مستقل

يتضح من الجدول السابق معنوية النموذج المقترح للدراسة حيث تقل قيمة مستوى المعنوية عن ١% أي أن النموذج ملاءم وذو قدرة تفسيرية عالية.

جدول رقم (٣)
قيمة معامل الانحدار والثابت

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.365	.186		7.322	.000
	مستقل	.642	.042	.609	15.240	.000

a. Dependent Variable: تابع

يتضح من الجدول السابق أن كل زيادة في المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلي زيادة المتغير التابع بمقدار ٠.٦٤٢ ويعكس ذلك الاشارة الموجبة لمعامل الانحدار.

جدول رقم (٤)
القيمة المقدرة للبواقي

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	2.2645	4.5767	4.1549	.54245	395
Residual	-2.24827	1.96473	.00000	.70564	395
Std. Predicted Value	-3.485	.778	.000	1.000	395
Std. Residual	-3.182	2.781	.000	.999	395

a. Dependent Variable: تابع

يتضح من الجدول السابق انخفاض قيمة البواقي المقدرة من النموذج ، كما يشير الشكل التالي إلي عدم وجود نمط معين للبواقي وهو ما يتفق مع شرط الخطية.

شكل رقم (١)
القيم المتوقعة للبواقي

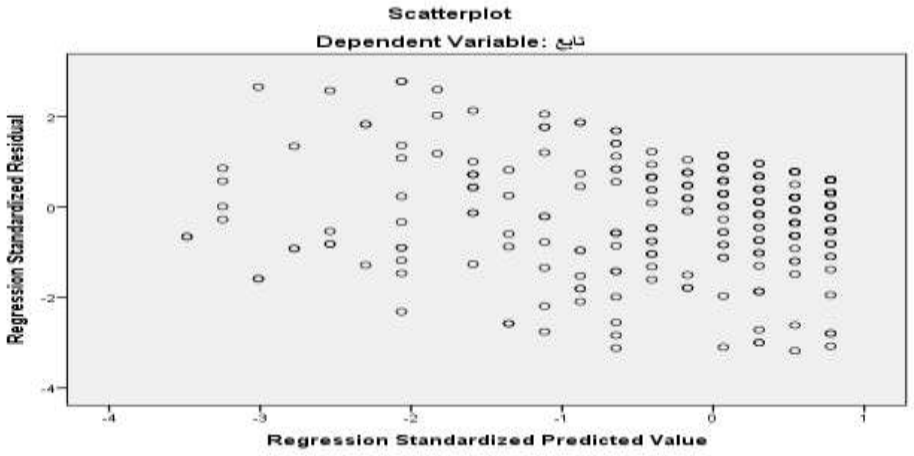

يوضح الجدول التالي نتائج الاحصاءات الوصفية للمتغير المستقل والتابع ، ويتضح منها أن قيمة المتوسط تزيد عن ٣ وهو ما يعكس درجة موافقة مرتفعة

جدول رقم (٥)
الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

			Statistic	Std. Error
تابع	Mean		4.1549	.04478
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	4.0669	
		Upper Bound	4.2430	
	5% Trimmed Mean		4.2374	
	Median		4.4000	
	Variance		.792	
	Std. Deviation		.89004	

	Minimum		1.40	
	Maximum		5.00	
	Range		3.60	
	Interquartile Range		1.00	
	Skewness		-1.309	.123
	Kurtosis		.811	.245
مستقل	Mean		4.3433	.04250
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	4.2597	
		Upper Bound	4.4268	
	5% Trimmed Mean		4.4397	
	Median		4.6000	
	Variance		.713	
	Std. Deviation		.84459	
	Minimum		1.40	
	Maximum		5.00	
	Range		3.60	
	Interquartile Range		1.00	
	Skewness		-1.525	.123
	Kurtosis		1.687	.245

يوضح الجدولين التاليين نتائج نسب التكرارات للمتغيرين المستقل والتابع ، ويتضح منهما أن النسبة الأكبر تتواجد في درجات الموافقة المرتفعة :

جدول رقم (٦)

نتائج نسب التكرارات لفقرات المتغير المستقل

		Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.40	.5	.5	.5
	1.60	1.0	1.0	1.5

	1.80	.8	.8	2.3
	2.00	.8	.8	3.0
	2.20	1.0	1.0	4.1
	2.40	.8	.8	4.8
	2.60	2.8	2.8	7.6
	2.80	.8	.8	8.4
	3.00	3.0	3.0	11.4
	3.20	1.5	1.5	12.9
	3.40	2.5	2.5	15.4
	3.60	2.5	2.5	18.0
	3.80	4.8	4.8	22.8
	4.00	5.1	5.1	27.8
	4.20	4.1	4.1	31.9
	4.40	9.4	9.4	41.3
	4.60	10.6	10.6	51.9
	4.80	10.9	10.9	62.8
	5.00	37.2	37.2	100.0
	Total	100.0	100.0	

جدول رقم (٧)

نتائج نسب التكرارات لفقرات المتغير التابع

		Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.40	.8	.8	.8
	1.60	1.0	1.0	1.8
	1.80	.8	.8	2.5
	2.00	1.8	1.8	4.3
	2.20	2.0	2.0	6.3
	2.40	2.5	2.5	8.9
	2.60	1.3	1.3	10.1
	2.80	2.3	2.3	12.4
	3.00	2.5	2.5	14.9
	3.20	2.0	2.0	17.0
	3.40	3.0	3.0	20.0
	3.60	4.1	4.1	24.1
	3.80	3.3	3.3	27.3
	4.00	4.8	4.8	32.2
	4.20	8.6	8.6	40.8
	4.40	9.9	9.9	50.6
	4.60	11.6	11.6	62.3
	4.80	24.1	24.1	86.3
	5.00	13.7	13.7	100.0
	Total	100.0	100.0	

عاشراً: النتائج والتوصيات:

١- النتائج:

- توجد علاقة طردية قوية بين المتغير المستقل والمتمثل في (الاقتصاد المؤسسي) والمتغير التابع (التنمية المستدامة).

- إن الاقتصاد المؤسسي لا يمكن أن يكون أكثر فاعلية إلا إذا كان يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

٢- التوصيات:

- ضرورة مشاركة المؤسسات في التحليل الاقتصادي.
- ضرورة تطبيق قوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار.
- تيسير إجراءات التعامل مع الهيئات الحكومية وتبسيطها.
- العمل علي توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق والمشاركين فيها وإتاحتها للجميع.
- ضرورة الاستثمار في القدرات والكوادر البشرية والتي تساعد علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ضرورة الاهتمام بدور التعليم في تكوين حياة مستدامة وسط المجتمع.
- حث المؤسسات علي تحقيق مزيد من المساواة والعدالة في توزيع الموارد بين الأجيال.
- ضرورة تطبيق أشكال جديدة من التقنية والنقل الرشيد للتكنولوجيا.

قائمة المراجع:

١- العساف، صالح محمد (٢٠٠٣)، **"المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية"**، الطبعة الثالثة، مكتبة العبيكان، الرياض (السعودية).

٢- عباس، صلاح. (٢٠١٠). **"التنمية المستدامة في الوطن العربي"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية (مصر).

٣- عبدالله، محمد حامد. (٢٠١٠). **"اقتصاديات الموارد والبيئة"**، جامعة الملك سعود للنشر والمطابع، ط ٢، الرياض (السعودية).

٤- زكريا، إبراهيم الشربيني. (٢٠٢٠). **"الاقتصاد المؤسسي الجديد ودوره في دعم عملية التنمية في الدول** النامية ومنها مصر"، مجلة البحوث التجارية، المجلد٤٢، العدد١، كلية التجارة، جامعة طنطا (مصر).

٥- الخواجة، علاء محمد. (٢٠٠٦). **"العولمة والتنمية المستدامة"**، الدرا العربية للعلوم، ج ١، بيروت (لبنان).

٦- الطائي، إياد عاشور، ومحسن، عيد علي. (٢٠١٠). **"التربية البيئية"**، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت (لبنان).

٧- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، (٢٠٠٢). **"التغيير لتحقيق التنمية المستدامة-دليل تدريسي لدمج مفهوم النوع الاجتماعي-الجندر في البرامج التنموية والمؤسسات والمنظمات"**، المكتب الإقليمي للدول العربية.

٨- جعنيني، نعيم حبيب. (٢٠٠٩). **"علم الاجتماع التربية المعاصر بين النظرية والتطبيق"**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط ١، عمان (الأردن).

٩- زكريا، إبراهيم الشربيني. (٢٠٢٠). **"الاقتصاد المؤسسي الجديد ودوره في دعم عملية التنمية في الدول النامية ومنها مصر"**، مجلة البحوث التجارية، المجلد٤٢، العدد١، كلية التجارة، جامعة طنطا (مصر).

١٠- بوزغاية، باية. (٢٠٠٨). **"تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة.

١١- طويل، فتحية. (٢٠١٣). **"التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة"**، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير، بسكرة (الجزائر).

الملاحق:

قائمة الإستقصاء.

المجموعة الأولي: مجموعة الأسئلة التي تقيس الاقتصاد المؤسسي:

م	العبارة	أوافق تمامًا	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق تمامًا
١	يتم مشاركة المؤسسات في التحليل الاقتصادي.					
٢	يتم دراسة التغيير المؤسسي عبر الزمن.					
٣	يتم ربط التحليل الاقتصادي بالعلوم الاجتماعية الأخري.					
٤	يتم إعتبار المعاملة كوحدة تحليل أساسية في الاقتصاد.					
٥	يتم تيسير إجراءات التعامل مع الهيئات الحكومية وتبسيطها.					
٦	يتم تطبيق قوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار.					
٧	تتوافر المعلومات اللازمة عن الأسواق والمشاركين فيها وإتاحتها للجميع.					
٨	يتم حماية المنافسة وتشجيعها عن طريق تيسير إجراءات ممارسة الأعمال.					

المجموعة الثانية: مجموعة الأسئلة التي تقيس التنمية المستدامة.

م	العبارة	أوافق تمامًا	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق تمامًا
١	تهدف التنمية المستدامة إلي تحسين نوعية الحياة في الأحياء المتخلفة.					
٢	تقوم الشركة بالاستثمار في القدرات البشرية.					
٣	تحقق التنمية المستدامة المساواة والعدالة في توزيع الموارد بين الأجيال.					
٤	تهتم التنمية المستدامة بدور التعليم في تكوين حياة مستدامة وسط المجتمع.					
٥	يتم فرض الضرائب على المخالفين لقوانين حماية البيئة.					
٦	تقوم الشركة بدور التوعية الإعلامية التي تحث على المحافظة على البيئة وحمايتها.					
٧	يتم مواجهة آثار العولمة التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.					
٨	تحرص الشركة على تطبيق أشكال جديدة من التقنية والنقل الرشيد للتكنولوجيا.					